المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن البرنامج الوطني التأشيرى (٢٠١١-٢٠١٣) فى إطار آلية الجوار والمشاركة الأوروبية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قـــــرر

المرسوم بقانون الآتى نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

ووفق على مذكرة التفاهم الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ بين حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى بشأن البرنامج التأشيرى (٢٠١١-٢٠١٣) فى إطار آلية الجوار والمشاركة الأوروبية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٩ مايو سنة ٢٠١١ م) .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المشير/ حسين طنطاوى

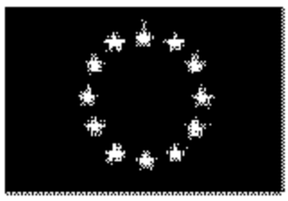

آليـة
الجـوار والمشـاركة الأوروبية

مصر

مذكرة تفاهم
بين جمهورية مصر العربية
والاتحاد الأوروبى
بشأن
البرنامج الوطنى التأشيرى ٢٠١١-٢٠١٣

١- إطار التعاون بين مصر والجماعة الأوروبية :

تتمتع كل من مصر والاتحاد الأوروبى - بصفتهما شريكين رئيسيين - بعلاقة استراتيجية طويلة ، انعكست فى إبرام اتفاقية المشاركة باعتبارها الإطار القانونى الذى يحكم العلاقة بينهما واعتماد خطة العمل ضمن سياسة الجوار الأوروبى من قبل مجلس المشاركة المصرى - الأوروبى فى ٢٠٠٧/٣/٦

يعد الهدف الرئيسى لآلية الجوار والمشاركة الأوروبية - الآلية المالية لسياسة الجوار ، هو دعم إنشاء منطقة تنعم بالرخاء تقوم على أسس الشراكة وحسن الجوار بين الاتحاد الأوروبى والبلدان الشريكة المجاورة . هذا وترسى لائحة الجماعة الأوروبية رقم ١٦٣٨ لسنة ٢٠٠٦ القواعد الاسترشادية لتقديم مساعدات الجماعة فى إطار هذه الآلية .

وتمثل اتفاقية المشاركة بين الاتحاد الأوروبى ومصر بالإضافة إلى خطة عمل سياسة الجوار الأوروبى أهم عناصر إطار السياسة الذى تم الاسترشاد به فى وضع برامج دعم عملية التحديث التى تقوم بها مصر والمساهمة فى تذليل العقبات التى تواجهها. وفى هذا السياق، فإنه يتوجب على استراتيجية الاستجابة أن تساعد فى دعم تنفيذ أجندة مصر للإصلاح لتحسين مستويات المعيشة وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب المصرى .

تعكس مذكرة التفاهم الحالية بين مصر والاتحاد الأوروبى أولويات الدعم بما يمهد الطريق نحو تنفيذ اتفاقية المشاركة وخطة العمل للفترة من (٢٠١١-٢٠١٣) . وتركز المذكرة على عدد محدود من الأولويات أخذاً فى الاعتبار أجندة الإصلاح المصرية والحاجة إلى تحقيق التناسق مع سياسات الاتحاد الأوروبى الأخرى واستخلاصات اللجان الفرعية والمنهاج الاستراتيجى للتنسيق والتوافق والتناسق مع المانحين .

وتعكس مذكرة التفاهم الحالية أولويات التعاون للفترة (٢٠١١-٢٠١٣) فى ضوء البرنامج الوطنى التأشيرى المناظر .

وتبلغ المخصصات التأشيرية لمصر بموجب البرنامج الوطنى التأشيرى للفترة (٢٠١١ - ٢٠١٣) ٤٤٩ مليون يورو .

يلحق بمذكرة التفاهم هذه قائمة البرامج الاسترشادية ومخصصاتها . وسيتم تنفيذ كل برنامج منها من خلال إبرام اتفاق تمويل الاتحاد الأوروبى والجانب المصرى .

هذا ويتم تطبيق الاتفاق الإطارى الموقع بين الاتحاد الأوروبى ومصر فى ٢ فبراير ١٩٩٨ والذى تم التصديق عليه من جانب مجلس الشعب المصرى فى ٥ مايو ١٩٩٩ على جميع اتفاقيات التمويل المُنفذة لمذكرة التفاهم الحالية .

٢ - أولويات الدعم للفترة من (٢٠١١-٢٠١٣):

يتم التعاون بين الاتحاد الأوروبى ومصر وفقًا للطلب المنساق ويتم تعيين مجالات الدعم بناءً على التحديد المشترك للاحتياجات من قبل الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبى . وتركز الثلاث أولويات الرئيسية لهذه الفترة على دعم تنفيذ خطة العمل ، وقائمة المجالات هذه استرشادية وليست نهائية . فقد يتم تحديد مجالات دعم أخرى ، بما يتوافق مع احتياجات مصر وخطة العمل . وبالإضافة إلى ذلك ، وفيما يتعلق بالمكون الأخير من الأولوية الأولى المشار إليها أدناه ؛ أى تعزيز التوافق التشريعى والإجرائى بين مصر والاتحاد الأوروبى فإن كافة الأولويات الواردة فى مذكرة التفاهم هذه تعتبر مجالات مؤهلة للحصول على الدعم من خلال هذا المكون .

٢-١ دعم الإصلاحات المصرية فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وإدارة العدالة :

يتم التعاون فى مجال الإصلاح السياسى لدعم جهود مصر الرامية إلى تعزيز الديمقراطية ودور القانون وحقوق الإنسان وأنشطة تعزيز التعاون فى مجال العدالة وتحديث وتطوير الخدمات العامة بالإضافة إلى المساءلة، الشفافية . ولتحقيق ذلك ، ستشمل البرامج المذكورة دعم المجالات المتفق عليها بين الطرفين مثل : المشاركة السياسية والانتخابات واللامركزية وحقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق المرأة والطفل والمجتمع المدنى وفقًا للتشريعات الوطنية وحرية التعبير وتعددية الإعلام بالإضافة إلى إدارة العدالة .

إلى جانب هذا ، يُقتَرَح إضافة مكون أخير فى إطار هذه الأولوية ، بحيث يتم استخدام مخصصاته لتعزيز التوافق التشريعى والإجرائى بين مصر والاتحاد الأوروبى ، حيثما يكون ذلك ضروريًا وملائمًا . كما سيتم استخدام هذه المبالغ لتقديم الدعم الفنى لمشروعات مختلفة على أساس الطلب المنساق ، وذلك لتسيير تنفيذ أولويات خطة العمل .

٢-٢ تحسين تنافسية وإنتاجية الاقتصاد المصرى :

يتمثل الهدف العام فى دعم أولويات الإصلاح الاقتصادى للحكومة المصرية المذكورة فى اتفاقية المشاركة وخطة العمل، وبصفة خاصة تلك التى تهدف إلى تحسين تنافسية وإنتاجية القطاع الخاص فى بيئة مؤسسية وتنظيمية مواتية للأعمال. وسيركز التعاون على القطاعات الجارى بها إصلاحات بالسياسات ، ستغطى مجالات التعاون الممكنة دعم قطاعات النقل والطاقة. بالإضافة إلى تعزيز قدرة تقديم الدعم لتحرير التجارة بشكل أكبر وتقليل القيود التنظيمية والإدارية وتعزيز قدرة مصر التصديرية .

٢-٣ ضمان استدامة العملية التنموية وإدارة أفضل للموارد البشرية والطبيعية :

ستقوم المفوضية الأوروبية بدعم الحكومة المصرية فى خططها الرامية إلى الإصلاح فى مجال إدارة الموارد البشرية ، وبالأخص التعليم وتنمية المجتمع المحلى . سيتم دعم الإصلاح الحالى فى مجال التعليم . وسيولى التدريب المهنى وتحقيق ربط أفضل بين المهارات واحتياجات سوق العمل اهتمامًا إضافيًا .

سيتم دعم الاستدامة فى استخدام الموارد الطبيعية من خلال تعزيز أنظمة إدارة المياه والمخلفات والتنمية الزراعية المتكاملة وإزالة الألغام من أجل التنمية والتكيف مع التأثيرات المحتملة للتغير المناخى .

٣ - ميزانية ومراحل البرنامج (بالمليون يورو €) :

		٢٠١١-٢٠١٣	٪
الإصلاحات فى مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدارة العدالة	دعم التنمية السياسية واللامركزية وتشجيع الإدارة الرشيدة	٥	
	تنمية وحماية حقوق الإنسان	١٥	
	دعم تحديث إدارة العدالة	١٠	
	تحسين البيئة التنظيمية والمؤسسية والتشريعية	٢٠	
		٥٠	١١,١٪

		٢٠١١-٢٠١٣	٪
تحسين تنافسية وإنتاجية الاقتصاد	دعم إصلاح قطاع النقل	٨٥	
	دعم إصلاح قطاع الطاقة	٨٤	
	دعم تحسين التجارة	٢٠	
		١٨٩	٪٤٢,٢
ضمان استدامة العملية التنموية وإدارة أفضل للموارد البشرية والطبيعية	دعم إصلاح التعليم والتعليم الفنى والتدريب المهنى	١٠٥	
	دعم إصلاح قطاع المياه	٥٠	
	دعم إدارة المخلفات الصلبة	٢٠	
	دعم تنمية المجتمع المحلى	٣٥	
		٢١٠	٪٤٦,٧
	الإجمالى	٤٤٩	

٤- أحكام ختامية :

يخضع قرار التمويل لمدى توافر الأموال واعتماد الجهة المسئولة عن الميزانية ورأى لجنة آلية الجوار والمشاركة الأوروبية ENPI ذات الصلة .

٥- التوقيعات :

وقع فى القاهرة ، مصر ، فى ١١ أكتوبر ٢٠١٠ ، من أربع نسخ ، نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الإنجليزية ، وكلا النصين لهما نفس الحجية .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

عن

المفوضية الأوروبية

ستيفان فيول

مفوض التوسع وسياسة الجوار